



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



مستقبل العلاقات الخليجية - الأمريكية في عهد إدارة بايدن: «المحددات الحاكمة، القضايا الإستراتيجية، والسِّناريوهات المحتملة»

إعداد

د. محمد بدري عيد

سلسلة تقارير

تقدير موقف

العدد (٣)

يناير ٢٠٢١م



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



مستقبل العلاقات الخليجية - الأمريكية
في عهد إدارة بايدن:
«الحدّات الحاكمة، القضايا الإستراتيجية، والسّيناريوهات المحتملة»

إعداد

د. محمد بدري عيد

تقدير موقف

العدد (٣)

يناير ٢٠٢١م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة
العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت
ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت
هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ - ٢٤٩٨٤٦٥٨ (+٩٦٥)
البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com
الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
الكويت - ٢٠٢٠



أسس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار تقرير «تقدير موقف» الذي يسلط الضوء على القضايا الراهنة والمستجدة والتي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف هذا التقرير من خلال العرض والتحليل لأبرز القضايا والمستجدات إلى تزويد الباحثين والمهتمين برافد بحثي يساعد في تكوين صورة علمية أشمل حول مختلف القضايا. وكذلك يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم التوصيات اللازمة لصناع القرار في دولة الكويت بما يحقق أهداف الدولة ومصالحها الاستراتيجية.



**أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**

أ.د. رشيد العنزي

نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب

مدير المركز - نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري

قسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبد الله محمد الهاجري

العميد المساعد للشؤون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا - كلية الآداب
جامعة الكويت

أ.د. يوسف ذياب الصقر

قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ.د. عبید سرور العتيبي

رئيس قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبد الله الغانم

مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية - دولة الكويت

أ. غالب محمد العصيمي

الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية
وزارة الإعلام - دولة الكويت

أ. عبد العزيز عبد الله السالم

رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معريف

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق - دولة الكويت



تقديم:

أسفرت نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية في شهر نوفمبر ٢٠٢٠ عن خسارة الرئيس الأمريكي ومرشح الحزب الجمهوري دونالد ترمب وفوز المرشح الديموقراطي جون بايدن. وتحظى الانتخابات الرئاسية الأمريكية أكثر من غيرها باهتمام كبير لدى دوائر صنع القرار السياسي في دول الخليج العربية لاعتبارات كثيرة أهمها الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج. وعلى الرغم من خصوصية العلاقات الأمريكية الخليجية وعلاقة التحالف الاستراتيجي التي تربط بين واشنطن ودول مجلس التعاون الخليجي، ورغم أن السياسة الخارجية الأمريكية تركز على مبادئ من الصعب تغييرها، وأهمها الحفاظ على أمن منطقة الخليج وحماية الدول الحليفة فيها وضمان إمدادات النفط من هذه المنطقة. إلا أن هناك رأي يشير إلى أن إدارة بايدن سوف تنتهج سياسة خارجية في المنطقة مختلفة عن تلك التي تبنتها إدارة ترمب خصوصاً فيما يتعلق بالعلاقة مع إيران. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا التقرير إلى محاولة استشراف مستقبل العلاقات الخليجية الأمريكية خلال فترة إدارة بايدن وأهم الملفات التي سوف يتم التركيز عليها في ظل الإدارة الجديدة، وأهم السيناريوهات المحتملة في مستقبل هذه العلاقات.

د. فيصل أبو صليب

مدير المركز



مقدمة

مع استعداد الرئيس السادس والأربعين للولايات المتحدة، جوزيف روبينييت بايدن (جو بايدن)، لتنصيبه رسمياً في العشرين من يناير المقبل، يُمعن خصوم واشنطن قبل حلفائها في العالم عموماً وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص، النظر ملياً؛ لاستشراف ماهية السياسة الخارجية والأمنية الأمريكية، خلال السنوات الأربع المقبلة، واستجلاء مدى الاستمرارية و/أو التغيير في هذه السياسة، وأولوياتها، وآليات تنفيذها، لاسيما مع انتقال السلطة في البيت الأبيض من إدارة جمهورية صبغها الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب بطابع خاص غير مسبوق، إلى إدارة جديدة ديمقراطية يقودها بايدن الذي خبر الحكم الرئاسي سابقاً لمدة ثماني سنوات متتالية، لكن كنائب للرئيس الأسبق باراك أوباما.

وثمة اعتبارات جيواستراتيجية تجعل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معنية، ربما أكثر من غيرها بمضمون ومسار السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة الرئيس جو بايدن، ويأتي في مقدمة هذه الاعتبارات: الأهمية المركزية والأولوية الخاصة لمنطقة الخليج في الفكر والعمل الإستراتيجي الأمريكي منذ إعلان «مبدأ كارتر» عام ١٩٨٠م، والعلاقات التاريخية والشراكة الإستراتيجية التي تربط الولايات المتحدة بالخليج منذ عقود، ناهيك عن الملفات الجوهرية الكبرى في المنطقة، التي تمس أمن واستقرار وسلامة دول مجلس التعاون، وتؤثر على الأمن الإقليمي

وتوازن القوى الشرق أوسطية عمومًا، حاضرًا ومستقبلاً، وفي مقدمة هذه الملفات: إيران وما يتصل ببرنامجها النووي، وقدراتها الصاروخية، وخطتها التوسعية في المنطقة.

تأسيسًا على ذلك، يجتهدُ تقدير الموقفِ هذا في استجلاء الملامح العامة للسياسة الخارجية المحتملة لإدارة بايدن تجاه القضايا الحيوية ذات الصلة بالخليج العربي، وذلك استنادًا إلى المحددات الداخلية والخارجية الحاكمة والموجهة لهذه السياسة والمؤثرة في تشكيلها، واستشراف مستقبل العلاقات الخليجية-الأمريكية، وصولاً إلى تقديم مقترحات للحركة الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي؛ لبلوغ أفضل النتائج المرجوة في تعاملها مع الإدارة الأمريكية الجديدة.

أولاً-ردودُ الأفعال الخليجية إزاء نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية ٢٠٢٠م

اتّسمت ردودُ الأفعال الخليجية الرسمية تجاه فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن في الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي أُجريت في الثالث من نوفمبر ٢٠٢٠م، بقدرٍ عالٍ من الرصانة والحصافة والالتزان.

وتمثّل ذلك في برقيات التهنئة الرسمية التي أرسلها قادة دول مجلس التعاون الخليجي إلى الرئيس الأمريكي المنتخب، والتي تضمّنت التّويه إلى العلاقات التاريخية الوثيقة والراسخة، والشراكة الإستراتيجية القائمة بين الولايات المتحدة ودول المجلس على المستويين: الثنائي والجماعي، وأعربت عن التطلع لتعزيز أواصر هذه العلاقات وتنمية تلك الشراكة في المجالات كافة، بما يخدم المصالح المشتركة للجانبين: الخليجي والأمريكي^(١).

١. وكالة الأنباء السعودية (واس)، ٨ / ١١ / ٢٠٢٠م: <https://www.spa.gov.sa/2154773>
وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٧ / ١١ / ٢٠٢٠م:

language=ar&2937603=https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id

وكالة أنباء الإمارات (وام)، ٨ / ١١ / ٢٠٢٠م: <https://wam.ae/ar/details/1395302884419>
وكالة أنباء البحرين (بنا)، ٧ / ١١ / ٢٠٢٠م:

8%D9%84%D9%A7%D8%A9%D8%84%D9%A7%D8%84%AC%D9%https://www.bna.bh/%D887%8A%D9%D9%89%AF%D9%D8%81%D9%85%D9%84%D9%A7%D8%83%D9%84%D9%5A%D8%86%AF%D9%8A%D8%D9%A7%D8%A8%D8%88%AC%D9%D8%A6%D8%86%D9%86%D9%A6%D8%B1%D8%87%D9%A8%D8%A7%AE%D8%AA%D8%D8%86%D9%A7%D8%88A%D8%D9%A7%D8%84%D9%88%D9%84%D9%84%8B%D9%D9%A7%D8%B3%8A%D8D9%A7%D8%A9%AF%D8%AD%D8%AA%D8%D8%85%D9%84%D9%A7%AA%D8%D8%A7asp?cms=q8FmFJgiscL.A9%8A%D8%D9%83%8A%D9%D9%B1%D8%85%D9%A3%D8%84%3D%2Fio7bpT0%2BDqaxDFbVrCmZcow%2fwIzON1

وكالة أنباء عُمان (أونا)، ٧ / ١١ / ٢٠٢٠م:

22885/ArticleID/437/https://omannews.gov.om/Arabic_NewsDescription/ArtMIDB3%D8%84%D9%A7%D8%-A9%D8%84%D9%A7%D8%84%AC%D9%D8%/A6%D8%86%D9%87%8A%D9%D9%-86%D9%A7%D8%B7%D8%84%D9%86%D9%85%D9%84%D9%A7%D8%-B3%8A%D8%D9%A6%D8%B1%D8%84%D9%A7%D8%A%8A%D8%D9%A7%D8%84%D9%88%D9%84%D9%84%D9%-A8%AE%D8%AA%D8%D8D-A7%D8%-A9%AF%D8%AD%D8%AA%D8%D8%85%D9%84%D9%A7%AA-D8%D8%7A9%8A%D8%D9%83%8A%D9%D9%B1%D8%85%D9%A3%D8%84%9

وكالة الأنباء القطرية (قنا) على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، ٧ / ١١ / ٢٠٢٠م:

<https://twitter.com/qatarnewsagency>

وعقب هذه التّهاني البروتوكوليّة الرسميّة، التزمت غالبية العواصم الخليجية خطاباً سياسياً متحفّظاً تجاه السياسة الخارجيّة المستقبلية لإدارة بايدن، باستثناء المملكة العربيّة السعوديّة، ومملكة البحرين.

فقد ركّز الخطاب السياسي الرسمي السعودي على الاستمراريّة المتوقّعة في سياسة الولايات المتّحدة الخارجيّة في ظلّ الإدارة الجديدة، وتبنيها إستراتيجيات تعزّز الأمن والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك المعالجة الحاسمة للمفاتها بالغة الخطورة وفي مقدّماتها: إيران.

وفي هذا السّياق، جاءت تصريحات كبار المسؤولين السياسيّين والدبلوماسيين السعوديّين؛ لتعبّر عن النظرة المبدئية للرياض حيال سياسات إدارة الرئيس بايدن تجاه منطقة الخليج العربيّ.

إذ توقّع وزير الخارجيّة السعوديّ صاحب السّموا الأمير فيصل بن فرحان، أن تنتهج الإدارة الجديدة في واشنطن سياسات تساعد على الاستقرار الإقليميّ، معتبراً أن المناقشات معها ستقود إلى تعاون أقوى^(٢).

كما توقّع وزير الدولة السعوديّ للشؤون الخارجيّة عادل الجبير عدم حدوث تغيير كبير في السياسة الخارجيّة الأمريكيّة، لافتاً إلى أن السعوديّة تتعامل مع جميع الإدارات الأمريكيّة بغض النظر عمّا كانوا جمهوريين أو ديمقراطيين، منوهاً أن للرياض علاقات مع الحزبين: الجمهوري والديمقراطي، وعلى مدى عقود أصبحت هذه العلاقات أقوى وأعمق وأوسع^(٣).

2. <https://www.reuters.com/article/us-g-20saudi-foreignminister/saudi-arabia-confident-biden-will-pursue-regional-stability-foreign-minister-says-idUSKBN2810RA>

3. <https://arabic.cnn.com/middle-east/video/21/11/2020/v-98014adel-al-jubeir-biden-and-iran>

والمعنى ذاته، أكدته سفيرة المملكة العربية السعودية في واشنطن الأميرة ريماء بنت بندر بن سلطان، خلال كلمة ألقته أمام مؤتمر المجلس الوطني للعلاقات الأمريكية - العربية الذي عُقد في الثامن عشر من نوفمبر ٢٠٢٠م، حيث شددت على أن الشراكة بين الولايات المتحدة والمملكة «قدرتها الإدارات الديمقراطية والجمهورية على حد سواء»، مبيّنة أن العلاقات بين الرياض وواشنطن «أعمق بكثير من قائد سعودي واحد أو رئيس أمريكي واحد»^(٤).

كذلك، جاء الخطاب السياسي السعودي الرسمي واضحاً ومفصلاً في تحديد مطالب دول الخليج من الإدارة الأمريكية الجديدة بشأن ملف إيران.

وفي هذا الشأن، شدد وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان على ضرورة أن تكون المملكة، كممثلة لدول الخليج، شريكاً في أيّ مفاوضات محتملة بين واشنطن وطهران بشأن أيّ اتفاق نووي جديد، مبيّناً أن هذا الاتفاق لا بد وأن يتضمّن الحدّ من أنشطة إيران النووية، وبرامجها للصواريخ الباليستية والتصدي لأنشطتها الخبيثة في المنطقة، بما في ذلك تسليمها للميليشيات في: العراق واليمن ولبنان وسورية^(٥).

ولخص وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي عادل الجبير الهدف النهائي للخليج بخصوص إيران بالقول: «ما نريده حقاً هو أن نتأكد من

4. <https://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/19/11/2020/%D%8A%7D%84%9D%8B%3D%81%9D8%9A%D%8B%1D%8A%-9D%8A%7D%84%9D%8B%3D%8B%9D%9%88D%8AF%D8%9A%D%8A%-9D%8A%8D%88%9D%8A%7D%8B%4D86-%9%D%8B%7D%-86%9D%8B%9D%84%9D%8A%7D%82%9D%8AA%D%86%9D%8A-7%D%8A%3D%8B%9D%85%9D%-82%9D%8A%8D%83%9D%8AB%D8%9A%D%8B-1%D%85%9D%-86%9D%8B%1D%8A%6D8%9A%D%8B%-3D%8A%3D%85%9D8%9A%D%8B%1D%83%9D8%9A-%D%88%9D%8A%7D%8AD%D%8AF>

5. <https://www.cnbc.com/video/22/11/2020/saudi-arabia-should-be-a-partner-on-any-future-nuclear-deal-with-iran-foreign-minister-says.html>

أنَّ إيران لن تتمكَّن أبداً من الحصول على سلاح نوويٍّ، وأن تتأكَّد أن إيران تغيِّر سلوكها العدواني ودعمها للإرهاب»^(٦).

أما بالنسبة للخطاب السياسي الرسمي لمملكة البحرين إزاء السياسة الخارجية المرتقبة لإدارة بايدن فيما يخصُّ دول الخليج، فقد تركَّز على قضية جوهريَّة واحدة، هي: إيران، حيث شدَّد وزير الخارجية البحريني د. عبد اللطيف الزباني على ضرورة استشارة دول مجلس التعاون الخليجي إذا سعت الولايات المتحدة إلى أيِّ اتِّفاق جديدٍ مع إيران، بحيث تتأكَّد دول المنطقة من أن «تصبح إيران دولة إقليميّة مسؤولة»^(٧).

أمَّا على صعيد ردود الأفعال الخليجيَّة غير الرسميَّة، فقد عبَّر قطاع ليس بالقليل من المراقبين والمثقفين الخليجين عن بعض المخاوف أو التَّشاؤم من النَّهج الذي يُمكن أن تكون عليه سياسة الإدارة الأمريكيَّة الجديدة تجاه دول الخليج. ووجدت هذه المخاوف الخليجيَّة-التي تطابقت مع مخاوف عربيَّة مماثلة- حيثياتها في اعتبارين رئيسين، هما:

١. الخشية من أن تكون السياسة الخارجية للولايات المتحدة في عهد إدارة جو بايدن «نسخة كربونيَّة مكرَّرة» من إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما، لاسيَّما أنَّ بايدن كان نائباً لأوباما لولايتين رئاسيتين متتاليتين (٢٠ يناير ٢٠٠٩ - ٢٠ يناير ٢٠١٦م).

ومن أبرز التَّداعيات غير المرغوبة التي ترتبت على السياسة التي تبنتها واشنطن خلال الولاية الرئاسيَّة الثانية لأوباما، توقيعها الاتِّفاق النووي

6 . <https://arabic.cnn.com/middle-east/video/21/11/2020/v-98014adel-al-jubeir-biden-and-iran>

7. . <https://www.axios.com/bahrain-foreign-minister-israel-iran-nuclear-deal62-ff4cde4-b4-51f84-17d-2f7c923bb606d.html>

مع إيران مطلع يوليو عام ٢٠١٥م بكل ما شابه من أوجه قصور وثرعات إستراتيجية تضرُّ بأمن واستقرار منطقة الخليج ودولها، فضلاً عمَّا ترتَّب عليه من منح النِّظام الإيراني مليارات الدُّولارات التي زادت من سياساته التوسعية ودعمه للميلشيات الإرهابية في المنطقة، بدءاً من: لبنان وسورية، مروراً بالعراق، ووصولاً إلى اليمن.

كما تسيَّت سياسة إدارة أوباما في نشر حالة من الفوضى المجتمعية والسياسية والأمنية من خلال الموجة الأولى لما أُطلق عليه «الربيع العربي» أواخر عام ٢٠١٠م وبدايات عام ٢٠١١م، وما أفرزته هذه الأحداث من تداعيات كارثية على الأمن الخليجي والعربي، وخدمت في المقابل مصالح وأجندات قوى إقليمية غير عربية تتنافس على توسيع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدِّمة هذه القوى: إيران، وإسرائيل، وتركيا.

ومما يعزِّز من وجهة هذه الخشية الخليجية والعربية أنَّ بعض المراقبين غير العرب لفتوا إلى مخاوف مماثلة، وأعربوا عن التوجس من أن يكون الرئيس بايدن في سياساته المقبلة: «ظلالاً لأوباما»، أو «أوباما الأبيض»، فيما وصفه البعض بـ«جو حسين بايدن» في إشارة إلى الاسم الكامل للرئيس الأسبق «باراك حسين أوباما».

٢. الخطاب الانتخابي لبایدن خلال حملته في السِّباق الرئاسي، بما تضمَّنه من تصريحات غير مشجَّعة إزاء بعض الملفات والقضايا الحيويَّة في المنطقة، خاصَّةً حديثه عن استعداده للعودة إلى الاتِّفاق النووي الإيراني، وتصريحاته التي حملت مواقف مسبقة معيَّنة تجاه بعض دول الخليج لاسيَّما المملكة العربية السعودية.

ثانياً. المحددات الحاكمة للعلاقات الخليجية - الأمريكية

ثمّة العديد من المحددات التي ستؤثر في سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة فيما يخص العلاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك إزاء الملفات والقضايا الحيويّة التي تشكّل مجالات للاهتمام والفعل الإستراتيجي المشترك لكلا الجانبين.

وتنقسم هذه المحددات إلى مجموعتين أساسيتين، هما: المحددات الموضوعية، وتشمل (الإستراتيجية أو المصلحية، والمؤسسية، ومتغيّرات البيئة الإقليمية والدولية)، والمحددات الشخصية والحزبية، وتشمل: (السّمات الشخصية والخبرة السياسية للرئيس ومعاونيه، والتوجّهات الحزبية والأيديولوجية).

والجديرُ بالملاحظة في هذا المقام أنّ الخبرة التاريخية الأمريكية تُظهرُ أنّ الأوزان النسبية للمحددات الموضوعية تفوق نظيرتها الشخصية في المحصلة العامّة لمخرجات سياسة واشنطن الخارجية.

(١) - المحددات الموضوعية:

أ) - المحددات الإستراتيجية (المصلحية):

ترتكز العلاقات بين دول الخليج والولايات المتحدة إلى مجموعة من المحددات الإستراتيجية التي تؤلّف فيما بينها شبكة من المصالح المتبادلة بين الجانبين، تتسم بخصوصية تُكسبها ديمومةً شبه مطلقة، ممّا يوثق عرى هذه العلاقات ويجعلها غير ذات انفكاك رغم ما قد يعترها أحياناً من تباينات في الرؤى والأطروحات أو اختلافات في التوجّهات والمواقف والسياسات المنتهجة إزاء بعض القضايا المحلية، والإقليمية، والدولية.

فعلى الجانب الخليجي، ثمة مصالح حيوية أمنية وسياسية لدول مجلس التعاون تجعل لزاماً عليها المحافظة على شراكتها الإستراتيجية بالولايات المتحدة لا سيما بعد التحولات الجوهرية التي طرأت على المنظومة الإقليمية في المنطقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

وعلى الجانب الأمريكي، تتمثل هذه (المصالح-المحددات) في التالي:

- محدّدات جيواقتصادية: إذ يحتلّ الخليج العربي أولوية عالية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي خصوصاً، والغربي على وجه العموم، باعتباره منطقة ثروة إستراتيجية يتوقّف عليها بقاء واستمرارية الحضارة الغربية، حيث تحتفظ دول المنطقة تحت أراضيها بما يزيد عن ٥٥٪ من الاحتياطي النفطي المؤكّد في العالم، و ٤٠٪ من احتياطي الغاز الطبيعي، ومن المرجّح أن تستمرّ وتتعاظم هذه الأهمية للمنطقة لعدة عقود قادمة.

- محدّدات جيواستراتيجية: تُعدّ منطقة الخليج العربي ذات حساسية بالغة للأمن العالمي، بحكم تحكّمها في عددٍ من الممرّات البحرية الإستراتيجية في العالم، ووقوعها في قلب أو على تخوم مناطق مفتاحية حاکمة للأمن العالمي (الشرق الأوسط - آسيا الوسطى - جنوب و جنوبي شرق آسيا)، فضلاً عن طبيعة ودقّة موازين القوى في المنطقة وجود قوتين إقليميتين كبيرتين تاريخياً تتنازع الزعامة الإقليمية في الخليج العربي: (العراق وإيران)، فضلاً عن القوى الإقليمية غير العربية التي تحاول التغلغل في المنطقة، وفي مقدمتها: تركيا، وإسرائيل، وتداعيات ذلك كله على أمن واستقرار المنطقة ومن ثمّ على الأمن والاستقرار العالميين.

هذه المحدّدات أكسبت دول الخليج موقعاً مركزياً ورسّخت لها موضعاً إستراتيجياً لا غنى عنه في السياسة الخارجية والإستراتيجية الأمنية الأمريكية حول العالم.

وبالتالي، رغم التغيرات التي تشهدها السياسة الخارجية الأمريكية من وقتٍ لآخر، هناك اتجاه لاستمرار التزامها بحماية الأمن في دول ومنطقة الخليج العربي.

فقد ظلّ التزام الولايات المتحدة بحماية أمن الخليج حاضراً بصفة دائمة وثابتاً على أولويات أجندة سياسة الإدارات الأمريكية المتعاقبة: الجمهورية والديمقراطية على السواء، وذلك منذ إعلان الرئيس الأسبق جيمي كارتر، في الثالث والعشرين من يناير عام ١٩٨٠م، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لأمن الخليج، التي أطلقَ عليها «مبدأ كارتر»^(٨).

وتتجلى مظاهر الالتزام الأمريكي بأمن المنطقة، في التزام واشنطن بتجديد الاتفاقيات الدفاعية مع دول الخليج، والتعاون العسكري الوثيق بين الجانبين، ممثلاً في التدريبات العسكرية المشتركة، الثنائية والجماعية، فضلاً عن تزويد الولايات المتحدة دول مجلس التعاون بأحدث منظومات التسليح الدفاعية المتطورة.

ب)- المحددات المؤسسية:

تشارك العديد من المؤسسات في صناعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه دول العالم، ويشمل ذلك: مؤسسة الرئاسة، وزارتي: الخارجية، والدفاع «البتاغون»، ومجلس الأمن القومي، والكونغرس بمجلسيه: (النواب والشيوخ)، إضافةً إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي «إف.بي.آي»، ووكالة الاستخبارات المركزية «سي.آي.إيه»، وهيئة الاستخبارات الوطنية.

8 . <https://history.state.gov/historicaldocuments/frus80-1977v01/d138>

ويلعبُ الرئيسُ الأمريكي والكونغرسُ تحديدًا أدوارًا مركزيّة ومؤثّرة في هذا المضمار، مع منح الرئيس ومعاونه ميزةً أكبر بحكم الصلاحيّات والسُّلطات الواسعة التي يخوله إياها الدُستور، والتي يصبحُ معها الرئيس هو مهندس السّياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة^(٩).

ولذلك من المهمّ معرفة توجّهات الرئيس ومعاونه وسماهم الشخصية وخبراتهم السّياسيّة؛ لما لها من تأثير مباشر أو غير مباشر على صُنع السّياسة الخارجيّة وتحديد أهدافها وأولوياتها وأدوات تنفيذها، وذلك على نحو ما سنعرّض للرئيس بايدن وفريقه المعاون عند استعراضِ المحدّداتِ الشخصية للسّياسة الخارجيّة الأمريكيّة.

وتختلفُ الأدوار والتّأثيرات النسبيّة لكلٍّ منهما من إدارة لأخرى، ومن وقتٍ لآخر في إطار إدارة الواحة، وذلك كمحصلةٍ لاعتباراتٍ عديدة، منها: الصّفات الشخصية للرئيس وأعضاء الكونغرس، ومدى التّوافق بينهما في التوجّهات الأيديولوجيّة بشأن السّياسات، وطبيعة الأغليّة الحزبيّة (ديمقراطيّة أو جمهوريّة) داخل مجلسي: النّواب والشيوخ^(١٠).

أما الكونغرس فيمارسُ دورًا حاسمًا في سياسة الولايات المتّحدة إزاء الشّرق الأوسط أكثر من أيّ مكانٍ آخر في العالم؛ ومرد ذلك إلى حجم المصالح الأمريكيّة الواسعة والمتشابكة في المنطقة العربيّة، وخاصة: النّفط، وأمن الممرّات البحريّة الإستراتيجيّة، وأمن إسرائيل^(١١).

وبالنسبة لتركيبه الكونغرس الحالي، فقد أسفرت الانتخابات الأخيرة التي تزامنت مع انتخابات الرئاسة، عن احتفاظ الديمقراطيّين (نفس

٩. (أبو بكر سعودي، هالة: ١٩٨٦م)، ص ١٢٧، و(فهمي، عبد القادر: ٢٠٠٩م)، ص ٧٨.

١٠. (كمال، محمد: ٢٠٠٤م)، ص ٥٦.

١١. (جرجس، فواز: ٢٠٠٠م)، ص ٨٣.

حزب الرئيس بايدن) بالأغلبية في مجلس النواب، وذلك بحصولهم على (٢٢٢) مقعد مقابل (٢٠٧) مقعد للجمهوريين^(١٢).

أما في مجلس الشيوخ المؤلف من مئة سيناتور، يتجه الجمهوريون للاحتفاظ بالأغلبية مع إعلان النتائج شبه النهائية، حيث حصدوا خمسين مقعدًا مقابل ثمانية وأربعين مقعدًا للديمقراطيين^(١٣).

ويبقى تنافس الديمقراطيين على المقعدين المتبقين اللذين لم تحسم نتيجتهما والمخصصين لولاية جورجيا الأقرب للجمهوريين، واللذين ستجرى لهما جولة إعادة في الخامس من يناير المقبل، بعدما عجز أيٌّ منهم عن الفوز بنسبة ٥٠٪ من الأصوات في الانتخابات.

وفي حال فوز الديمقراطيين بهذين المقعدين، ينقسمُ عندها مجلس الشيوخ مناصفةً بينه وبين الجمهوريين (خمسين مقعدًا لكلِّ حزب)، ممَّا سيرجِّح كفة الديمقراطيين بالحصول على الأغلبية، إذ أنَّ نائبة الرئيس المنتخب كامالا هاريس التي يمنحها الدستور بحكم منصبها هذا صفة رئيسة مجلس الشيوخ يُمكنها أن تحضر أيَّ جلسة وأن تصوّت فيها؛ لترجِّح كفة حزبا.

أما إذا احتفظ الجمهوريون بأغلبية مجلس الشيوخ، سيكون من المتعيّن على الرئيس الديمقراطي جو بايدن الدخول في مفاوضات شاقّة مع خصومه السياسيين للتوصّل إلى حلولٍ وسطٍ بشأن قضايا السياسة الخارجية الخلافية بينهما، تمامًا كما كان يفعل الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب مع خصومه الديمقراطيين أصحاب الأغلبية في مجلس النواب.

12. <https://edition.cnn.com/election/2020/results/house>

13. <https://edition.cnn.com/election/2020/results/senate>

هذا ويتبنّى الديمقراطيون، بعكس الجمهوريين مواقف معيّنة تجاه ملفات الخليج، مثل: تفضيل العودة إلى المسار التفاوضي، وتبنيهم مواقف أقلّ تشدّدًا تجاه ملف الاتفاق النووي الإيراني.

ج- متغيّرات البيئة الدوليّة والإقليمية:

ستنفذ إدارة الرئيس جو بايدن سياستها الخارجيّة في ظلّ مجموعة من المتغيّرات الجديدة في البيئة الدوليّة والإقليمية، ومن أهمّها:
- الدّور المتصاعد، وإن كان بهدوء وببطء لقوى دوليّة منافسة للولايات المتّحدة في الشّرق الأوسط، خاصّة: الصّين، وروسيا.

فمن جهة أولى، شهدت السّنوات الأخيرة تناميًا في علاقات بكين بمنطقة الخليج تحديداً على الصّعيد الاقتصادي والتّجاري، ومن ذلك على سبيل المثال، توقيع اتفاقية "ربع القرن" للتّعاون الإستراتيجي عام ٢٠١٩م بين الصّين وإيران الممتدّة لفترة خمسة وعشرين عامًا المقبلة، والتي ترتبط بالرؤية الصّينيّة الجيوسياسيّة ضمن مشروع "الحزام والطريق".

ومن جهة أخرى، السّعي الروسي الدّؤوب لتوسيع التّواجد الإستراتيجي في المنطقة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك موافقة الرئيس فلاديمير بوتين، في السادس عشر من نوفمبر ٢٠٢٠م، على إقامة منشأة بحريّة روسيّة في السّودان قادرة على إرساء سفن تعمل بالطاقة النوويّة^(١٤)، ممّا يمهد الطّريق لأوّل موطئ قدم عسكري لموسكو في إفريقيا منذ سقوط الاتّحاد السّوفيتي السّابق عام ١٩٩١م.

وهذه التطوّرات من شأنها تنشيط الدّور الأمريكي في قضايا المنطقة دفاعًا عن مصالحها الحيويّة خاصّة وأنّ هذه المتغيّرات الجديدة تتعارض مع

14. <https://www.reuters.com/article/us-russia-sudan-navy-idUSKBN27W29A>

توجّهات السّياسة الخارجيّة المحتملة لإدارة بايدن التي تركز إلى "عودة قيادة أمريكا للعالم".

- اتفاقات السّلام العربيّة-الإسرائيليّة الجديدة "الاتفاقات الإبراهيميّة"، الحاليّة والمحتملة، ودورها المتوقّع في التصدي لتوسع قوى إقليميّة، مثل: إيران.

٢- المحدّدات الشّخصيّة والحزبيّة:

أ- الرئيس ومعاونوه: خلافًا لمحدوديّة خبرة باراك أوباما السّياسيّة في بداية ولايته الرئاسيّة الأولى، وبعكس ترامب الذي كان حديث عهد بالسّياسة عند دخوله البيت الأبيض عام ٢٠١٦م، يمتلك الرئيس المنتخب جو بايدن خبرة واسعة تزيد عن خمسة وثلاثين عامًا، شغل خلالها مقعدًا كسيناتور في مجلس الشيوخ لسِتّ دورات، ونائبًا للرئيس لمدة ثماني سنوات متوالية.

كما يتّسم بايدن، الذي سيكون الرئيس الديمقراطي السّادس عشر في تاريخ الولايات المتّحدة، بالهدوء والرصانة السّياسيّة، ويفضّل العمل الجماعي واستشارة معاونيه، ويميل إلى اعتماد الدبلوماسية التقليديّة وليس العلاقات الشّخصيّة أو "الكيمياء النفسيّة" مع الرؤساء والقادة الأجانب، وأتباع القنوات والآليّات المعتادة بعكس سلفه ترامب.

وتبعًا لذلك، تختلف رؤية بايدن بصورة جذريّة عن رؤية ترامب للسّياسة الخارجيّة والعلاقات مع العالم، فوفقًا لمنظور ترامب كان العالم تابعًا لشعار "أمريكا أولاً" الذي وضع مصلحة الولايات المتّحدة في المقام الأول والأخير، كما منح الرئيس المنتهية ولايته الأفضليّة للاقتصاد على السّياسة، حيث كانت سياساته أقرب إلى الصفقات التجاريّة.

وفي المقابل ينظر الرئيس بايدن إلى العالم باعتباره يمثل تحالفًا واسعًا تتولّى فيه الولايات المتحدة دور القيادة، وتعتمد سياسة خارجية متعدّدة الأطراف، قوامها القيم الديمقراطية الغربية المشتركة.

أمّا عن أعضاء الفريق المعاون لبایدن في مجال السياسة الخارجية وشؤون الأمن القومي، فهم يتشاركون مع الرئيس في الكثير من الصفات الشخصية خاصة الرصانة والتأني، ويتبنون رؤى متطابقة معه بشأن ملفات السياسة الخارجية.

كما أنّ معاوني بايدن يمتلكون - مثله - خبرة سياسية واسعة، بحكم خدمتهم لسنوات في إدارتي الرئيسين: بيل كلينتون وباراك أوباما.

وفي مقدّمة هؤلاء المعاونين: أنتوني بلينكن (٥٨ عامًا) الدبلوماسي المخضرم الذي رُشح لشغل منصب وزير الخارجية، وجاك سوليفان (٤٣ عامًا) الذي تمّ ترشيحه؛ ليكون مستشارًا للأمن القومي.

أما نائبة الرئيس كامالا هاريس (٥٦ عامًا)، فيرجح أن تضطلع بدور مركزي في إدارة الشؤون الخارجية والداخلية؛ نظرًا لسنّ الرئيس المتقدم الذي أتمّ عامه الثامن والسابعين في نوفمبر ٢٠٢٠م، ما سيجعله أكبر رئيس في تاريخ الولايات المتحدة عند توليه مهامه رسميًا في يناير المقبل.

(ب) - التوجّهات الحزبية: تؤثر التوجّهات الأيديولوجية العامّة للحزب الذي ينتمي إليه الرئيس الأمريكي، ديمقراطي أو جمهوري، بشكل أو بآخر، في السياسات التي يتبناها والقرارات التي يتخذها، على الصعيدين: الداخلي والخارجي على السواء.

ويتباين حجم هذا التأثير ومداه من رئيس لآخر، وفقًا لعوامل مختلفة، منها: شخصية الرئيس ودوره في الحزب، ومدى ما يتمتع به من كاريزما،

ووجود شخصيات قوية منافسة له في نطاق حزبه، والأغلبية التي يحظى بها هذا الحزب داخل الكونغرس.

وبالنسبة للرئيس بايدن، فهو ينتمي للتيار المعتدل أو التقليدي داخل الحزب الديمقراطي، خلافاً لشخصيات أخرى تتزعم التيار اليساري أو التقدمي داخل الحزب، من أمثال المرشحين السابقين في الانتخابات التمهيدية للسباق الرئاسي ٢٠٢٠م: بيرني ساندرز وإليزابيث وارن.

وعلى الرغم من توجهات بايدن التقليدية، يُرجح أن يكون للتيار التقدمي تأثير على سياساته إزاء العديد من الملفات، بما فيها تلك المتصلة بالشرق الأوسط عمومًا والخليج على وجه الخصوص.

وقد شهدت الانتخابات التمهيدية للسباق الرئاسي الأخير داخل الحزب الديمقراطي، نقاشات حادة بين التيارين: التقدمي والتقليدي داخل الحزب، لاسيما ما يتعلق بدور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وانتشار قواتها العسكرية في العديد من بلدان المنطقة.

ثالثاً - المبادئ الموجهة لسياسة بايدن الخارجية

في ضوء تصريحات بايدن ومواقفه قبيل وأثناء الحملة الانتخابية وعقب فوزه في الانتخابات الرئاسية، وكذلك مواقف فريقه الرئاسي للسياسة الخارجية والأمن القومي، يرجح أن تشكل القواعد التالية المبادئ التي ستوجه السياسة الخارجية لإدارته خلال السنوات الأربع المقبلة.

١. منح الأفضلية للاعتبارات السياسية والإستراتيجية في توجيه السياسة الخارجية وليس الاقتصاد بعكس إدارة ترامب.

٢- استعادة قيادة الولايات المتحدة للعالم وليس الانسحاب منه، وذلك من خلال القدوة وليس عن طريق القوة، ما يعني طي صفحة سياسات ترامب المرتكزة إلى مبدأ «أمريكا أولاً».

٣- التعددية والتنسيق مع الشركاء والحلفاء، انطلاقاً من قناعة مفادها أن العمل مع الحلفاء يساعد في جعل أمريكا آمنة دون الانخراط في «حروب غير ضرورية».

٤- التصدي لخصوم الولايات المتحدة في الخارج عبر بناء التحالفات وتعزيزها، ومواصلة جهود منع «الدول المارقة» من حيازة أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة السلاح النووي.

٥- الاعتماد على الدبلوماسية والتفاوض في حل الأزمات وتسوية النزاعات والقضايا الخلافية، مع عدم استبعاد استخدام القوة العسكرية كإحدى أدوات السياسة الخارجية عند الضرورة.

٦- مواصلة الإستراتيجية الأمريكية التي برزت في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، والقائمة على الحرب على الإرهاب عالمياً، بما

في ذلك مكافحة التّنظيمات والجماعات الإرهابية، ومعاقبة الدّول الراعية أو الدّاعمة أو المموّلة للإرهاب^(١٥).

٧- إعلاء قيم الديمقراطية والليبرالية كمحور للعلاقات مع الدّول الأخرى، وجعل معيار تطبيق الديمقراطية والحكم الرّشيد أساساً حاكماً في علاقات واشنطن مع الدّول، والتّصدي لممارسات التّمييز والإقصاء العنصري أو الدّيني أو المذهبي، ومكافحة جرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية.

وفي هذا الخصوص، قال بايدن في مقال له نُشر بمجلة «الشؤون الخارجية»، في ربيع ٢٠٢٠م، ملخصاً فيه سياسته الخارجية إذا تمّ انتخابه، تحت عنوان: (لماذا يجب على أمريكا أن تقود ثانية، إنقاذ سياسة أمريكا الخارجية بعد ترامب): إن أولويات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة سيحكمها مدى التزام أي دولة في مجالات ثلاث، هي: مكافحة الفساد، محاربة الحكم التسلطي، وتعزيز حقوق الإنسان داخل وخارج تلك البلدان^(١٦).

١٥. لمزيد من التفاصيل، انظر: (بدري عيد، محمد: ٢٠١٠م)، ص ١٠١-١٠٩.

16. (Biden, Joseph R: 2020).

رابعاً - ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بايدن تجاه قضايا الخليج

من المتوقع أن تجمع إدارة الرئيس جو بايدن في سياستها الخارجية عمومًا وتجاه قضايا الشرق الأوسط والخليج العربي خصوصًا، مزيجًا من الاستمرارية والتغيير قياسًا بالإدارات السابقة عليها، بما فيها إدارتي: أوباما و ترامب.

ويُرجَّح أن تشهد ولاية بايدن العودة إلى السياسة الأمريكية التقليدية تجاه المنطقة، خلافًا لما كان عليه الحال أثناء إدارة ترامب، ولكن في الوقت ذاته دون أن يعني ذلك تبنيه نفس سياسات إدارة أوباما.

وقد أكد بايدن ذلك على نحو صريح وقاطع، حين قال: إنَّ إدارته لن تكون بمثابة "ولاية ثالثة لأوباما"^(١٧)، عازيًا ذلك إلى الاختلاف الجذري في معطيات السياق الاستراتيجي الأمريكي والعالمي في عام ٢٠٢١ عمَّا كان عليه أثناء ولايتي أوباما الرئاسيتين في ٢٠٠٩م و ٢٠١٣م.

وتتعرَّز مصداقية تصريحات الرئيس الأمريكي الجديد هذه في ضوء الاعتبارات التالية:

- سعى بايدن، كأبي رئيس جديد، إلى ترك بصماته الخاصة والمميَّزة على السياسة الأمريكية داخليًا وخارجيًا، لاسيما وأن تقدُّمه في السنِّ ربما لا يمكنه من البقاء في الحكم لأكثر من ولاية رئاسية واحدة، وبالتالي من المستبعد أن يكون بايدن "أوباما+" أي نسخة مكرَّرة من أوباما.

- امتلاك الرئيس المنتخب خبرة سياسية واسعة، فهو متمرِّس في شؤون الشرق الأوسط، ويدرك جيدًا أهميته، ولذلك يرجَّح أن ينتهج سياسية أكثر براجماتية وأقل أيديولوجية من أوباما، حتى وإن رفعت إدارته

17. <https://www.nbcnews.com/nightly-news/video/biden-discusses-plans-for-first-100-days-in-exclusive-interview96562757804->

الشعارات الديمقراطية التقليدية، فإنها من الناحية العملية ستميل إلى منح الغلبة للنزعة المصلحية الأمريكية على القيم المثالية.

- الخبرة الأمريكية المعاصرة، التي تظهر عدم تطابق سياسات أي رئيسين حتى وإن كانا ينتميان إلى نفس الحزب بل حتى لو كانت بينهما صلة قرابة عائلية.

فعلى سبيل المثال، تبنى جورج دبليو بوش الابن خلال ولايته الرئاسيتين (٢٠ يناير ٢٠٠١م - ٢٠ يناير ٢٠٠٨م)، سياسة خارجية ليست فقط غير متطابقة بل ومتباينة بشكل جذري في كثير من أبعادها عن سياسات إدارة والده جورج بوش الأب، الذي كان على قيد الحياة خلال رئاسة ابنه، فضلاً عن انتماء كليهما إلى الحزب الجمهوري.

في ضوء ذلك، من المتوقع أن تواصل السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بايدن، خطوطها العامة الرئيسة تجاه الخليج.

ويعني ذلك مواصلة الإدارة الجديدة في واشنطن المحافظة على علاقات الشراكة الإستراتيجية الثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي، لاسيما المملكة العربية السعودية، باعتبارها الحليف التقليدي الأكبر والأقدم لواشنطن في المنطقة.

كما يُرجح أن تحافظ إدارة بايدن على مستوى التعاون العسكري والأمني العالي مع دول الخليج (بما في ذلك صفقات التسليح، والتدريبات العسكرية المشتركة، والتنسيق: الاستخباراتي والأمني)، فضلاً عن تعزيز التبادل الاقتصادي والتجاري؛ وذلك للعوائد الإستراتيجية التي تعود على كلا الجانبين: الأمريكي والخليجي من هذا التعاون.

واستثناسًا بهذا، يُمكن استشرافُ الملامح العامّة لهذه السّياسة إزاء قضايا المنطقة الحيويّة التي تمسُّ دول مجلس التعاون الخليجي، على النحو التالي:

١. الملف الإيراني:

يمثّل هذا الملف أكثر القضايا حساسية وأهميّة وخطورة في مصفوفة العلاقات الخليجيّة- الأمريكيّة خلال المرحلة المقبلة.

وتخشى دول الخليج من أن ينفذ الرئيس بايدن وعوده الانتخابيّة في هذا الصّدّد، حيث أبدى استعدادًا للعودة إلى الاتّفاق النووي، لوقف سعي إيران إلى حيازة سلاح نووي، واعتبر أن إعادتها إلى الامتثال الصّارم لهذا الاتّفاق ستكون أولويّة قصوى لإدارته.

وانتقد بايدن في مقاله المنشور بمجلة "الشؤون الخارجيّة"، في ربيع ٢٠٢٠م، والمشار إليه آنفًا، انسحاب الرئيس ترامب من الاتّفاق النووي عام ٢٠١٨م، وانتهاجه سياسة "الضُّغوط القصوى" في مواجهة إيران.

واعتبر بايدن أن خطوة ترامب هذه، التي وصفها بالمتهورة، دفعت إيران إلى إعادة تشغيل برنامجها النووي وأصبحت أكثر استفزازًا وباتت أقرب إلى امتلاك سلاح نووي ممّا كانت عليه قبل عام ٢٠١٥م، ولذلك وعد الرئيس الأمريكي المنتخب بتقديم مسار دبلوماسي معقول ومتوازن لإعادة طهران إلى الطّريق الدّبلوماسي مرّةً أخرى.

وفي أغسطس عام ٢٠١٩م، أبلغ بايدن مجلس العلاقات الخارجيّة الأمريكي أنه إذا عادت إيران للامتثال بالتزاماتها النوويّة، فإنه سيعود

مجددًا للاتفاق النووي المعروف رسمياً بـ«خطة العمل الشاملة المشتركة»، وسيستخدمها كنقطة للانطلاق في مواجهة تصرفات طهران الخبيثة الأخرى في المنطقة.

ويعزز من احتمال عودة إدارة بايدن للاتفاق النووي، إن المرشحين لمنصبي: وزير الخارجية أنتوني بلينكن ومستشار الأمن القومي جاك سوليفان كانا ضمن فريق المفاوضات السريّة التي أفضت إلى هذا الاتفاق عام ٢٠١٥م، كما أنهما يدعمان استبدال سياسة «الضغط القصوى»، التي يصفها بالفاشلة، بالدبلوماسية والتفاوض مع طهران^(١٨).

وهذا الموقف المرجح لإدارة بايدن بخصوص العودة للاتفاق النووي - وهو الموقف الذي يتوقع أن يحظى بتأييد أوروبي قوي - واحتمال تبني الإدارة ذاتها سياسات أقل تشدداً وصرامة في هذا الملف مقارنة بإدارة ترامب، هذان الأمران يثيران قلقاً مشروعاً لدى دول الخليج؛ خشيةً تمادي إيران في أنشطتها التي تهدد أمن وسلامة واستقرار دول المنطقة.

إذ أن من شأن العودة إلى مسار التوافق مع إيران، بما يتضمنه من احتمالات كبيرة لتخفيف أو إلغاء للعقوبات الاقتصادية، والسماح لها باستئناف بيع النفط، أن يعزز قدرات طهران الاقتصادية، ويخفف ضائقتها الماليّة الحاليّة، ممّا يهدد بتوسّعها في سلوكها التخريبي والعدواني في الجوار والمنطقة عموماً.

ويعزز هذا القلق الخليجي المشروع، من البرنامج النووي الإيراني، التّأجج والتّحذيرات التي تتضمنها التقارير الدورية للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد، والتي كان أحدثها التقرير ربع السنوي الصادر

18. <https://arabic.cnn.com/world/article/23/11/2020/exp-gps-1018-tony-blinken-biden-foreign-policy>, <https://www.nytimes.com/23/11/2020/us/politics/biden-nominees.html?action=click&module=Spotlight&pgtype=Homepage>

في الحادي عشر من نوفمبر ٢٠٢٠م، والذي كشف عدم التزام إيران بالضوابط التي يفرضها عليها الاتفاق النووي^(١٩).

كذلك يتكرّس هذا القلق في ضوء التّداخيات المترتبة على اغتيال د. محسن فخري زاده العالم النووي البارز الذي كان يشغل منصب رئيس هيئة الأبحاث والتكنولوجيا بوزارة الدفاع الإيرانيّة، والمُلَقَّب بـ«أبو القنبلة النوويّة الإيرانيّة».

فعقب مقتل فخري زاده في السابع والعشرين من نوفمبر ٢٠٢٠م قرب طهران، أعلنت إيران رفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى ٢٠٪ وهي أضعاف النّسبة المسموح بها في الاتفاق النووي، كما هدّدت بتعليق التّعاون مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة. وتشير هذه التّطوّرات، إلى اتجاه إيران لتسريع وتيرة تصنيع القنبلة النوويّة محليّاً.

وعلى الرغم من هذه الشّواهد والمؤشرات السّلبية، ثمة معطيات إيجابية يمكن أن تهدّي نسبياً من قلق دول الخليج، وأهمها:

- غياب الإجماع بين كبار معاوني بايدن بشأن رفع العقوبات عن إيران، فخلافاً لمرشحي وزارة الخارجية والأمن القومي، تعارض المرشحة القويّة لمنصب وزير الدفاع، ميشيل فلورنوي، هذا الأمر.

حيث قالت خلال ندوة عبر الإنترنت نظّمها مركز «أبحاث هادسون» في مارس ٢٠٢٠م: «لا أعتقد أنه يجب علينا رفع العقوبات عن النّظام الإيراني بالنّظر إلى سلوكه السيّئ المستمرّ، واستمراره في استهداف الأمريكيين في العراق وما إلى ذلك»^(٢٠).

19. <https://www.iaea.org/sites/default/files/11/20/gov51-2020.pdf>

20. <https://www.washingtonpost.com/politics/23/11/2020/daily-202-picking-blinken-state-previews-how-differently-biden-will-govern-than-trump/?itid=hp-top-table-main>

ويعني ذلك أن بايدن ربما يفرض شروطاً مشددة لعودة واشنطن إلى الاتفاق النووي وإجبار طهران على تقديم تنازلات إضافية.

- عودة الدفء للعلاقات الأمريكية-الأطلسية في عهد بايدن، والتوافق في الرؤيتين: الأمريكية والأوروبية بشأن وضع ضوابط على الأنشطة والقدرات الصاروخية الباليستية لإيران، حيث ستواجه طهران في هذا الصدد جبهة أوروبية-أمريكية موحدة، بعكس الحال في البرنامج النووي، مما سيقفل من هامش الحركة المتاحة أمام إيران في هذا الملف.

ما يعني حرمان طهران من الدعم الأوروبي الذي حصلت عليه بسبب تناقض مواقف إدارة: ترامب وأوروبا بشأن نووي إيران، التي استفادت من هذا التناقض من عدة نواح، أبرزها: تصويت دول أوروبا ضد مشروع القرار الأمريكي بتمديد حظر تصدير السلاح لإيران في مجلس الأمن في أكتوبر ٢٠٢٠م، وتجنّب طهران العزلة الدولية، بعد إحباط أوروبا محاولة واشنطن إعادة عقوبات مجلس الأمن الدولي عليها من خلال تفعيل إدارة ترامب آلية «الزناد» أو (سنا-باك).

- اتجاه إدارة بايدن لانتهاج سياسة أقل تشدداً تجاه الصين، وأكثر مرونة مع روسيا، مما سيفقد إيران أحد أهم الأوراق التي كانت تستخدمها للاستقواء على الساحة الدولية والإقليمية، من خلال دعم شراكاتها مع بكين وموسكو، وهو ما قد تفقده في عهد بايدن، مما سيزيد من احتمالات عزلتها الدولية، ويجبرها على الانصياع لمطالب القوى الدولية في الحد من نفوذها، وسعيها لبط سيطرتها وتوسيعها في الشرق الأوسط، عبر التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار.

- الضَّغْط الذي ستمارسه إسرائيل على إدارة بايدن، لدفعها إلى تبني سياسة متشددة إزاء برنامج إيران النووي.

- يرى بعض المراقبين أن اغتيال العالم النووي البارز فخري زاده، وقبله استهداف منشآت نووية في صيف ٢٠٢٠م، بما يعيناه من وجود مخطط دقيق لتحديد المنشآت والكوادر النووية الإيرانية، قد تضطر طهران إلى بدء مفاوضات أسرع مما كان متوقَّعًا مع إدارة بايدن، بشأن العودة للاتفاق النووي، والقبول بالشروط التي ستفرضها واشنطن، مع تقديم قدر أكبر من التنازلات الإيرانية.

٢. العلاقات الأمريكية-السعودية:

ثمَّة مؤشرات أولية من خلال تصريحات الرئيس الأمريكي الجديد ومواقفه أثناء حملته الانتخابية باحتمالات تبني إدارته مواقف سلبية مسبقة تجاه بعض الملفات في علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، لاسيما بما يتصل بملفي: مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، والحرب في اليمن، إضافة إلى ما قاله بايدن أمام مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي في ٢٠١٩م، من أنه سيعيد تقييم العلاقات مع السعودية.

كما أن المبادئ التي يتوقَّع أن توطر السياسة الخارجية لإدارة بايدن، فيما يتعلق بقيم وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمنظور الغربي، من شأنها أن تثير خلافات أحيانًا بين السعودية والولايات المتحدة، مما يرجح أن تشهد العلاقات الثنائية بين الحليفين الكبيرين حالة من الفتور النسبي، يظلُّ من غير الممكن توقع درجتها، ومداهما الزمني.

وقد تحذو إدارة بايدن حذو ألمانيا بمنع بيع أسلحة للسعودية بسبب حرب اليمن، حيث أعلنت برلين في الخامس عشر من نوفمبر ٢٠٢٠م، مواصلة هذه السياسة التي بدأتها في مارس ٢٠١٨م وتجديد الحظر الذي ينتهي في الحادي والثلاثين من ديسمبر ٢٠٢٠م^(٢١).

إلا أنه من منظور الواقعية التي تميز السياسة الخارجية الأمريكية-والتي يؤمن بها بايدن- فإنه من المستبعد أن يُضحى بالشراكة الإستراتيجية التاريخية بين الولايات المتحدة والسعودية، فضلاً عن المصالح الاقتصادية والعسكرية الهائلة، إذ يُرجح أن تمنح إدارة الرئيس الجديد الأولوية للمصالح الأمريكية وتُغلبها على النزعة القيمة أو المثالية.

ويعزز من هذا الاستنتاج الدور المحوري الذي تتأمله واشنطن من المملكة في بلورة وتنفيذ إستراتيجية مواجهة فعالة ضد إيران، ناهيك عن الدور المرجو من الرياض في تعزيز مسيرة "اتفاقات السلام الإبراهيمية".

كما اتخذت السعودية مؤخراً بعض المبادرات التي من شأنها تخفيف حدة التوتر الذي قد يحدث بينها وبين الولايات المتحدة على خلفية الحرب في اليمن، حيث أكدت المملكة سعيها الجاد والحثيث من أجل تفعيل تنفيذ اتفاق الرياض بين الأطراف اليمنية المتنازعة، كما أبدت استعدادها لتوقيع اقتراح أممية بوقف إطلاق النار إذا التزمت جماعة الحوثيين بتقديم ضمانات أمنية منها الموافقة على إقامة منطقة عازلة على طول حدود المملكة إلى أن يتم تشكيل حكومة انتقالية تدعمها الأمم المتحدة، وفي المقابل سيخفف تحالف دعم الشرعية الحصارين: الجوي والبحري المفروض في اليمن^(٢٢).

21. <https://arabic.euronews.com/15/11/2020/adel-al-jubeir-to-german-authorities-saudi-arabia-does-not-need-your-weapons>

22. <https://www.reuters.com/article/us-yemen-security-saudi-usa/saudis-seek-buffer-zone-with-yemen-in-return-for-ceasefire-sources-say-idUSKBN27X20D>

وبالتالي، فإنَّ هذه الاعتبارات والتطورات ستمارس دور الكوابح أو الموانع التي تحول دون انتهاج سياسة أمريكية متشددة حيال السعودية.

٣. العراق:

يواجه الرئيس بايدن انتقادات حادة من الجمهوريين والديمقراطيين إزاء آرائه السابقة تجاه العراق، باعتباره صاحب اقتراح «التقسيم اللين» للعراق إلى ثلاث دويلات: شيعية وسنية وكردية، بحسب مقال نشره في صحيفة «واشنطن بوست» عام ٢٠٠٧م.

وبالتالي، يُتوقع أن يسعى بايدن إلى التخلص من عبء هذه الانتقادات، من خلال دعم حكومة عراقية مستقرة وقوية برئاسة مصطفى الكاظمي، الذي تربطه علاقات وثيقة مع واشنطن، وبما يُمكن بغداد من التصدي لنفوذ إيران ومليشياتها، ومنع عودة تنظيم «داعش».

كما يرجح أن تواصل إدارة بايدن إستراتيجية إدارة ترامب في الانسحاب الجزئي للقوات الأمريكية من العراق، مع استبعاد الانسحاب الكامل، بالنظر إلى استمرار تهديدات تنظيم «داعش» الإرهابي وتحذير بغداد من احتمالات عودته مجدداً إلى العراق بعدما تمَّ الإعلان عن هزيمته بصفة نهائية في ديسمبر عام ٢٠١٧م.

وهذه الرؤية ذاتها يتبنّاها المرشح لمنصب وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، الذي يميل إلى الاحتفاظ بقوات أمريكية في مناطق النفوذ، وكان قد انتقد إدارة أوباما لعدم دفعها بمزيد من القوة العسكرية لتغيير الواقع على الأرض^(٢٣).

23 . International institute for Iranian studies (RASANAHA), Biden's Middle East Approach: Possible Implications for Iran and Its Allies in the Region, 15 Nov, 2020, <https://rasanah-iiis.org/english/monitoring-and-translation/reports/bidens-middle-east-approach-possible-implications-for-iran-and-its-allies-in-the-region/>

٤. مكافحة الإرهاب وتواجد القوات الأمريكية في المنطقة:

من غير المرجح حدوث تغييرات كبيرة في موقف الإدارة الأمريكية الجديدة من ملف مكافحة الإرهاب وتواجد القوات الأمريكية في المنطقة. إذ يتوقع أن يبقى القضاء على التَّنظيَّاتِ المتطرفة في قمة أولويات السَّياسة الخارجية الأمريكية، لكن وفق منظور خاصٍّ بالإدارة الجديدة، على نحو ما أوضح بايدن في مقاله في ربيع ٢٠٢٠م أنه "يجب إعادة معظم قواتنا في الشرق الأوسط وإعادة تعريف مهمتنا هناك وبشكل أضيّق لتكون دحر القاعدة وداعش. إنَّ بإمكاننا أن نكون أقوى وأذكيا في ذات الوقت.

هناك فرق كبير بين إرسال وحشد قوات عسكرية كبيرة ولمدى مفتوح وبين استخدام بضع مئات من القوات الخاصَّة والاستخبارات لدعم شركائنا المحليين ضد عدونا المشترك".

ويعني ذلك إدارة بايدن لا تعتمز نشر قوات إضافية في المنطقة لكنَّها ستواصل سياسة ترامب في خفض القوَّات الأمريكية، مع منح الأولويَّة للتَّنسيق الاستخباراتي مع الحلفاء ضمن جهود محاربة التَّنظيَّاتِ المتطرفة.

٥. اتِّفاقات السَّلام العربيَّة الجديدة مع إسرائيل (الاتِّفاقات الإبراهيميَّة):

يُصنَّف الرئيس بايدن على أنه من أكثر السَّياسيين الأمريكيين تشدُّداً في الدِّفاع عن أمنِ إسرائيل، لذلك من المتوقَّع ألا تكون إدارته أقل حماساً تجاه إسرائيل من سابقتها.

إذ يستبعدُ أن تتراجع إدارة بايدن عن أيِّ من الإجراءات أو "الهدايا" التي قدَّمتها إدارة ترامب، وفي مقدمتها: نقل السَّفارة الأمريكية إلى القدس،

والاعتراف بالسيطرة الإسرائيلية على هضبة الجولان السورية المحتلة، ويتوقع مواصلة مسار عملية التطبيع مع إسرائيل، وإن كان بوتيرة أبطأ نسبياً .

وبالتالي، يرجح أن تعمل الإدارة الأمريكية الجديدة على تشجيع بقية دول الخليج التي لم تنضم إلى الاتفاقات الإبراهيمية بعد على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، لكن دون ضغوط أو مساومات كما فعلت إدارة ترامب.

خامساً - سيناريوهات العلاقات الخليجية - الأمريكية

في ضوء ما تقدّم، يتوقّع ثلاثة سيناريوهات محتملة لمسار العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة في ظلّ عهد الإدارة الأمريكية الجديدة، وذلك على النحو التالي:

١. سيناريو (التوتر أو الفتور الإستراتيجي):

يفترض هذا السيناريو المتشائم حدوث تغييرات جذرية في السياسة الخارجية لإدارة الرئيس بايدن مقارنة بما كان عليه الحال إبان إدارة ترامب، بما في ذلك علاقات واشنطن مع الخليج.

ويتوقّع هذا السيناريو، غير المرغوب خليجياً أو أمريكياً، حدوث خلافات عميقة، قد تؤدي إلى نشوب أزمات دبلوماسية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي أو على أقل تقدير بعضها؛ بسبب التباين بين مرئيات الجانبين تجاه ملفات رئيسة من قبيل: البرنامج النووي الإيراني، والحرب في اليمن، وحقوق الإنسان.

غير أنّ هذا السيناريو يبدو مستبعداً، من الناحية العملية، في ضوء الاعتبارات التالية:

- إنّ التباين بين وجهتي النظر: الخليجية والأمريكية تجاه إيران تحديداً، هو تباين تكتيكي وليس جوهري، حيث ينصبّ على آليات معالجة هذا الملف، بينما هناك تطابق في جوهر الرؤيتين وأهدافهما، والتي تتلخّص في منع طهران من حيازة القنبلة النووية، ومراقبة قدراتها الصاروخية، وتغيير سلوكها العدواني ووقف أنشطتها التخريبية، ووضع حدّ لنفوذها في المنطقة.

- تؤكّد الواقعيّة السّياسيّة التي تميّز الولايات المتّحدة، إنّ إدارة بايدن ستُغلّب المصالح الإستراتيجيّة على توجهاتها القيّمة، ما يعني أنها ستعملُ على الوصول إلى حلول وسط مع دول الخليج بخصوص أي ملفات تندرج في هذا الإطار.

٢. سيناريو (الحذر أو التّعويم الإستراتيجي):

يفترض هذا السيناريو أن تتسمّ العلاقات الخليجية- الأمريكية بحالة من الهدوء النسبي المشوب بالتّرقّب والحذر، دون أن يكون هناك دفء وإيجابيّة واضحة في هذه العلاقات، على غرار ما كانت عليه خلال ولاية الرئيس دونالد ترامب.

ووفق هذا السيناريو، ستعملُ دول الخليج وواشنطن على إدارة علاقاتهما بشكل مؤقّت، بغرض "تعويمها" دون أزمات كبيرة، لحين الفصل في المسار الجديد المحتمل للاتّفاق النووي الإيراني، وذلك بعدما يفرغ بايدن من إعادة ترتيب أولويات سياسته الدّاخلية خلال المئة يوم الأولى من رئاسته، إضافةً إلى انتظار ما ستسفر عنه نتائج الانتخابات الرئاسيّة الإيرانيّة في يونيو ٢٠١٢م. ويعيب هذا السيناريو، رغم واقعيته، قصر مداه الزّمني، حيث يركّز على توقع مسار العلاقات الخليجية- الأمريكية خلال أشهر معدودة فقط لا تتجاوز العام الأول من ولاية الرئيس بايدن.

٣. سيناريو (التّفاعل الإستراتيجي المتبادل):

يفترض هذا السيناريو، المرغوب خليجياً، استمراريّة العلاقات الخليجية- الأمريكية في عهد الرئيس جو بايدن، وفق مسارها الاعتيادي

القائم على الشراكة الإستراتيجية التاريخية، التي تتجاوز أية اختلافات في وجهات نظر الجانبين، أو الخلافات الطارئة بينهما حيال بعض القضايا أو التطورات المتغيرة.

وتبعاً لهذا السيناريو المتفائل والإيجابي، من المتوقع أن تُدير واشنطن والعواصم الخليجية حواراً إستراتيجياً متبادلاً، سواء عبر القنوات الدبلوماسية الاعتيادية أو التوافق على آليات جديدة، بحيث تسعيان من خلال هذا الحوار، التوصل لأرضية مشتركة تجاه الملفات الحيوية التي تمس أمن واستقرار الخليج خصوصاً والشرق الأوسط على وجه العموم.

ومن شأن تحقق هذا السيناريو، الذي يتسم بالواقعية السياسية والرؤية الاستشرافية التي تتجاوز المستقبل المنظور، أن يُعالج على نحو جوهري القضايا التي تؤرق صنّاع القرار الخليجيين، لاسيّاً ما يتصل بمستقبل الملف الإيراني بكافة أبعاده وتبعاته الإقليمية والدولية.

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

١.١ الاستنتاجات:

- ستظلُّ العلاقات الخليجية - الأمريكية إستراتيجية وعميقة وتاريخية، ممَّا سيمكِّنها من تجاوز أيِّ اهتزازات عارضة أو تغيُّرات جزئية، كما حدث على مدى عقود ماضية.
- قد يكون مستوى دفاء العلاقات بين الإدارة الأمريكية الجديدة وبين بعض الدول الخليجية أقلَّ ممَّا كان عليه خلال الإدارة المنتهية ولايتها، لكن ذلك لن يمَسَّ متانة الشراكة الإستراتيجية بين الجانبين.
- من المستبعد وقوع صدام أو قطيعة في العلاقات بين واشنطن والرياض، لاسيَّما إذا أخذنا بعين الاعتبار وجود فوارق شاسعة بين ما يطرحه المرشحون في حملاتهم الانتخابية وبين ما يتمُّ تبنيه من سياسات عند تولي المنصب الرئاسي رسمياً.
- فقد سبق ووجه ترامب انتقادات للسعودية خلال حملته الانتخابية، لكنها كانت محطته الخارجية الأولى عقب وصوله إلى البيت الأبيض.
- ويعزِّز من موقف الرياض في التعامل مع إدارة بايدن، ثقلها الإستراتيجي والنفطي والديني، كما أنه ليس من مصلحة الإدارة الأمريكية الجديدة خسارة حليف تاريخي بحجم السعودية.
- من غير المرجَّح حدوث تغييرات جذرية أو دراماتيكية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الخليج، نظراً لوجود ثمة قواسم مشتركة في رؤية الديمقراطيين والجمهوريين للقضايا الخارجية التي ترتبط بشكل أكبر بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة.

كما أنَّ رؤية الحزبين: الجمهوري والديمقراطي متطابقة بشأن إيران، من حيث اعتبارها دولةً راعية للإرهاب؛ لذلك يتوقع أن تكون سياسة بايدن تجاه طهران مبنيةً على الإستراتيجية الأمريكية التقليدية القائمة على عدم السماح لإيران بالانفراد بأمن المنطقة ومقدراتها.

وتعزّز من استنتاج هذا التوجُّه المرجح تجاه إيران، وجود شخصيات قيادية داخل إدارة بايدن تتبنّى مواقف شديدة الصّرامة من طهران، وفي مقدمة هؤلاء: نائبة الرئيس كامالا هاريس، التي ستتولّى الإدارة الفعلية للسياسة الأمريكية، نظرًا لتقدم سنّ الرئيس.

لذلك، ربما يكون الأوفق استنتاج سعي الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه إيران إلى الانتقال من الصّدام إلى التقارب المتوازن، والوصول إلى مواقف متقاربة معها بشأن الملفات الإقليمية التي ما تزال عالقة ومتداخلة حتى الآن، مع عدم التفريط في أمن الحلفاء الإستراتيجيين لواشنطن في المنطقة، وبخاصّة صون الأمن الإقليمي للخليج وضمان عدم زعزعة استقراره.

- من المستبعد أن تمارس إدارة بايدن أيّة ضغوط على دول الخليج، سواء لتسريع وتيرة التطبيع مع إسرائيل، أو تقديم تنازلات فيما يخصّ ملف إيران.

- من المتوقع أن ينشغل بايدن خلال المئة يوم الأولى من رئاسته، بمنح الأولوية لقضايا السياسة الداخليّة: مواجهة جائحة كورونا، وإنعاش الاقتصاد، وترميم الانقسام المجتمعي الذي سببته سياسات ترامب، في المقابل، لكن يولي اهتمامًا مركزيًا لقضايا السياسة الخارجيّة إلا إذا كان مضطرًا لذلك أو كانت هناك قضية تمسّ الأمن القومي الأمريكي.

٢. التّوصيات:

يظلُّ مستقبلُ العلاقات بين دول مجلس التّعاون الخليجي والولايات المتّحدة في ظلّ الإدارة الجديدة بقيادة الرئيس الديمقراطي جو بايدن، رهناً بمدى نجاح كلا الجانبين في تجاوز حدود رؤيته الخاصّة تجاه قضايا المنطقة، وتوافقهما على ثوابت مشتركة لتأطير إستراتيجيّات التّعامل مع القضايا الشّائكة محل الخلاف، بما يضمن تحقيق مصالحهما الحيويّة.

ووفق هذه الرؤية العامّة المتكاملة؛ يُمكن تدشين مرحلة جديدة في مسيرة العلاقات الخليجيّة-الأمريكيّة في عهد إدارة بايدن؛ لتكونَ رصيّدًا تراكميًّا إضافيًّا لعقود من الشّراكة الإستراتيجيّة والتّاريخيّة بينهما.

ومن أجل بلوغ هذه الغاية المنشودة، يجدر أن يرتكز محور الحركة الإستراتيجيّة لدول مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّة خلال المرحلة المقبلة إلى المقتضيات التّالية:

(أ)- الثّقة بالقدرات الدّاتيّة والأوراق التّفاوضيّة التي تمتلكها دول الخليج في إدارة حوار إستراتيجي معمّق مع الإدارة الأمريكيّة الجديدة، بحيث لا يكون هناك قلق أكثر ممّا ينبغي، من سياساتها المحتملة تجاه المنطقة.

(ب)- مواصلة تبني خطاب سياسي خليجي رسمي، يؤكّد على أحقيّة دول مجلس التّعاون أن تكونَ شريكًا حاضرًا في أيّ مفاوضات مستقبلية محتملة بين الولايات المتّحدة وإيران، تتناول الاتفاق النووي، أو ترتيبات الأمن في الخليج.

(ج)- بلورة وصياغة خطة خليجيّة مشتركة، يُمكن أن نطلق عليه (المشروع الخليجي المشترك للتّعامل الفعّال مع إدارة بايدن)، تتضمن مطالب

محدّدة وقابلة للتّفيذ، تجاه قضايا المنطقة، و"الخطوط الخليجيّة الحمراء" بشأن هذه القضايا، بما في ذلك سقف التّفاوض، والأمور غير القابلة للمساومة بأي شكل كان.

وبحيث يكون الهدف العام لهذه الخطة هو تحقيق مطالب دول الخليج الحيويّة، جنباً إلى جنب مع تأمين المصالح الأمريكيّة، الشاملة والمتوازية لا المتعارضة أو المتتابعة، أو منح أفضليّة لإحدهما على الأخرى، على نحو ما حدث في الاتّفاق النووي الذي أبرمته إدارة أوباما، حيث كرّست في منظور المصالح الأمريكيّة، وقامت بتحييد المصالح الخليجيّة.

وربما تكون القمة الخليجيّة المقبلة المقرّرة في ديسمبر القادم فرصة مناسبة؛ ليناقد خلالها قادة مجلس التّعاون الرّؤى الخليجيّة المختلفة بخصوص خطة العمل هذه.

وقد يكون من المهم كذلك، أن يتضمن البيان الختامي للقمة الخليجيّة المذكورة، إشارات للخطوط العامّة للخطة الخليجيّة المشار إليها.

قائمة المراجع:



١. المراجع العربيَّة:

(أ) - الكتب:

- أبو بكر سعودي، هالة (١٩٨٦م)، السِّياسة الأمريكيَّة تجاه الصِّراع العربي الإسرائيلي (١٩٦٧ - ١٩٧٣م)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيَّة.
- جرجس، فواز (٢٠٠٠م)، السِّياسة الأمريكيَّة تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيَّة.
- فهمي، عبد القادر (٢٠٠٩م)، الفكر السِّياسي والإستراتيجي للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، عمان: دار الشُّروق.
- كمال، محمَّد (٢٠٠٤م)، السِّياسة الخارجِيَّة الأمريكيَّة، مركز الدِّراسات الأمريكيَّة، سلسلة "دراسات إستراتيجِيَّة"، العدد (٥)، كليَّة الاقتصاد والعلوم السِّياسِيَّة، جامعة القاهرة.

(ب). الرسائل العلميَّة:

- بدري عيد، محمد (٢٠١٠م)، أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر على مستقبل ترتيبات الأمن الجماعي والوطني في منطقة الخليج العربي "١٩٩٠-٢٠٠٧م"، رسالة ماجستير غير منشورة، كليَّة الاقتصاد والعلوم السِّياسِيَّة، جامعة القاهرة.

ج). وكالات الأنباء والمواقع الإلكترونية:

- وكالة أنباء الإمارات (وام)، ٨ / ١١ / ٢٠٢٠ م:

https://wam.ae/ar/details/1395302884419

- وكالة أنباء البحرين (بنا)، ٧ / ١١ / ٢٠٢٠ م:

https://www.bna.bh/%D8%AC%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%AF%D9%89%D9%8A%D9%87%D9%86%D8%A6%D8%AC%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D9%86%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%87%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%8B%D9%84%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9.aspx?cms=q8FmFJgiscL2f-wIzON1%2BDqaxDFbVrCmZcow%2Fio7bpT0%3D

- وكالة الأنباء السعودية (واس)، ٨ / ١١ / ٢٠٢٠ م:

https://www.spa.gov.sa/2154773

- وكالة أنباء عُمان (أونا)، ٧ / ١١ / ٢٠٢٠ م:

https://omannews.gov.om/Arabic_NewsDescription/Art-MID/437/ArticleID/22885/%D8%AC%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%87%D9%86%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A8%D9%84%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%

AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D
8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D
9%83%D9%8A%D8%A9

- وكالة الأنباء القطريّة (قنا) على موقع التّواصل الاجتماعيّ "تويتر"،
٧ / ١١ / ٢٠٢٠ م:

<https://twitter.com/qatarnewsagency>

- وكالة الأنباء الكويتيّة (كونا)، ٧ / ١١ / ٢٠٢٠ م:
<https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2937603&language=ar>

٢. المراجع الأجنبيّة:

I)-Newspapers, News agencies & Electronic Websites:

<https://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2020/11/19/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D9%86%D8%A7%D8%A3%D8%B9%D9%85%D9%82-%D8%A8%D9%83%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D8%AD%D8%AF>

<https://arabic.cnn.com/world/article/2020/11/23/exp-gps-1018-tony-blinken-biden-foreign-policy>,

<https://arabic.cnn.com/middle-east/video/2020/11/21/v98014-adel-al-jubeir-biden-and-iran>

<https://arabic.euronews.com/2020/11/15/adel-al-jubeir-to-german-authorities-saudi-arabia-does-not-need-your-weapons>
<https://www.axios.com/bahrain-foreign-minister-israel-iran-nuclear-deal-62ff4cde-4b51-4f17-84d2-f7c923bb606d.html>
<https://www.cnbc.com/video/2020/11/22/saudi-arabia-should-be-a-partner-on-any-future-nuclear-deal-with-iran-foreign-minister-says.html>
<https://edition.cnn.com/election/2020/results/house>
<https://edition.cnn.com/election/2020/results/senate>
<https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1977-80v01/d138>
<https://www.iaea.org/sites/default/files/20/11/gov2020-51.pdf>
<https://www.nbcnews.com/nightly-news/video/biden-discusses-plans-for-first-100-days-in-exclusive-interview-96562757804>
<https://www.nytimes.com/2020/11/23/us/politics/biden-nominees.html?action=click&module=Spotlight&pgtype=Homepage>
- <https://rasanah-iiis.org/english/monitoring-and-translation/reports/bidens-middle-east-approach-possible-implications-for-iran-and-its-allies-in-the-region/>
<https://www.reuters.com/article/us-yemen-security-saudi-usa/saudis-seek-buffer-zone-with-yemen-in-return-for-ceasefire-sources-say-idUSKBN27X20D>
<https://www.reuters.com/article/us-g20-saudi-foreignminister/saudi-arabia-confident-biden-will-pursue-regional-stability-foreign-minister-says-idUSKBN2810RA>
<https://www.reuters.com/article/us-russia-sudan-navy-idUSKBN27W29A>
<https://www.washingtonpost.com/politics/2020/11/23/daily-202-picking-blinken-state-previews-how-differently-biden-will-govern-than-trump/?itid=hp-top-table-main>

II) Periodicals:

يناير - ٢٠٢١ م
تقدير موقف العدد (٣)
٥٢
مستقبل العلاقات الخليجية - الأمريكية في عهد إدارة بايدن:
«المحددات الحاكمة، القضايا الإستراتيجية، والسِّناريوهات المحتملة»

= (Biden, Joseph R: 2020),” Why America Must Lead Again: Rescuing U.S. Foreign Policy after Trump”, Foreign Policy Magazine, March/April 2020, <https://www.foreignaffairs.com/articles/United-states/2020-01-23/why-america-must-lead-again>

